

2/5/2025

**"القرارات الاقتصادية والإدارية وانعكاساتها  
للرئيس دونالد ترامب بعد توليه منصب الرئاسة  
في 20 يناير 2025"**



## مقدمة

تولى الرئيس دونالد ترامب مقاليد السلطة في البيت الأبيض في 20 يناير 2025، وسط ترقب عالمي للقرارات التي سيتخذها في بداية ولايته الثانية. وبعد أدائه اليمين الدستورية، بدأت الولايات المتحدة تشهد سلسلة من التغييرات الجذرية في السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، والتي تعكس رؤية ترامب وأوليائه لفترة ولايته الجديدة. يسعى ترامب إلى إلغاء العديد من القرارات التي اتخذها سلفه جو بايدن، وإعادة صياغة سياسات أمريكية جديدة تتماشى مع شعاره الشهير "أمريكا أولاً".

تركز إدارة ترامب على تعزيز الاقتصاد الأمريكي من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات القادمة من الدول الرئيسية مثل الصين والمكسيك وكندا، بالإضافة إلى إعادة النظر في العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي. كما أن هناك تركيزاً واضحاً على تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وتجميد بعض البرامج الإنسانية مؤقتاً، وهو ما أثار قلقاً واسعاً بين المنظمات الدولية.

على الصعيد الدولي، تعمل الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز التعاون مع الشركاء التقليديين مثل المملكة العربية السعودية، حيث أعربت الرياض عن رغبتها في توسيع استثماراتها وعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة بمبلغ يصل إلى 600 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة. كما أن هناك خطراً مثيراً للجدل تتعلق بالشرق الأوسط، مثل خطة السيطرة على قطاع غزة وإعادة بنائه، مما أثار ردود فعل متباينة بين الأطراف المعنية. في الوقت نفسه، تواجه الأسواق المالية العالمية حالة من عدم اليقين بسبب السياسات التجارية والاقتصادية الجديدة، مما أدى إلى تأثير مباشر على أسعار الذهب والمعادن النفيسة الأخرى. ومع تصاعد المخاوف من حرب تجارية عالمية، يبدو أن العالم يتقرب جذر كيف ستؤثر هذه القرارات على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية.





## ❖ أولاً: سياسات الطاقة والبيئة

قرر الرئيس ترامب إلغاء الحظر الذي فرضه بايدن على التنقيب عن النفط والغاز البحري عبر أكثر من 625 مليون فدان من السواحل الأميركية. رغم أن القرار يعتمد على قانون صدر عام 1953 يمنح الرئيس سلطة سحب الأراضي من خطط التنقيب، فإن إلغائه قد يواجه تحديات قانونية.

يسعى ترامب أيضاً إلى تخفيف اللوائح البيئية وتعزيز مشاريع الوقود الأحفوري. ما يهدف إلى خفض تكاليف الطاقة وتحقيق "السيادة في مجال الطاقة". تشمل هذه الخطوة تقليص القوانين المتعلقة بانبعاثات الكربون وتسهيل التراخيص لمشاريع البنية التحتية للطاقة التقليدية.

تنوي الإدارة الجديدة إعادة النظر في التزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاقية باريس للمناخ. ما قد يؤثر على التعاون الدولي في مجال مكافحة تغير المناخ. هذا القرار قد يؤدي إلى انتقادات دولية واسعة النطاق، خاصة من الدول الأوروبية والمنظمات البيئية العالمية.

## ❖ ثانياً: السياسات الاقتصادية والتجارية

أعلن ترامب نيته فرض رسوم جمركية بنسبة 25% على الواردات القادمة من المكسيك وكندا، و10% على المنتجات الصينية. بحجة حماية الصناعات الأميركية ومنع الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات. ردت كندا والمكسيك بفرض رسوم جمركية مقابل بنسبة 25% على الواردات الأميركية، مما ينذر باضطراب اقتصادي بين البلدان الثلاثة. كما تعهد ترامب بفرض رسوم جمركية على الاتحاد الأوروبي، مشيراً إلى أن أوروبا "تعاملت معنا بشكل سيئ".

تعهد ترامب بإلغاء بعض بنود قانون خفض التضخم لعام 2022، لا سيما الحوافز الضريبية على المركبات الكهربائية والطاقة النظيفة.

هذه الخطوة قد تؤثر سلباً على الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة البيئية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

أصدر ترامب أمراً تنفيذياً بتجميد المساعدات الأميركية الخارجية لمدة 90 يوماً، بما في ذلك المساعدات الطارئة. تستثني المذكرة المساعدات الغذائية الطارئة المخصصة لقطاع غزة، لكنها لا تذكر أوكرانيا التي تلقت مساعدات بمليارات الدولارات خلال إدارة بايدن. أعربت منظمات غير حكومية عن قلقها من تبعات هذا التجميد، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية والتنمية.

وقع ترامب أمراً تنفيذياً لإنشاء صندوق ثروة سيادي خلال العام المقبل. بهدف استثمار الاحتياطيات الفائضة ودعم المصالح الوطنية. تحدث ترامب عن شراء تطبيق "تيك توك" كمثال محتمل على اتفاق يمكن

عبر الصندوق.

هاتف : +970 2 2226786/7

فاكس : +970 2 2297155

البريد الإلكتروني : info@pbforum.ps

فلسطين - الخليل - عين سارة

Palestine - Hebron - Ein Sarah St.

www.pbforum.ps





### ❖ ثالثاً: سياسات الهجرة

يعتزم ترامب تنفيذ عمليات ترحيل واسعة تستهدف المهاجرين غير الموثقين. خاصة أولئك الذين لديهم سجلات جنائية. بالإضافة إلى إعادة العمل بسياسة "البقاء في المكسيك" التي ألغيت خلال إدارة بايدن. أعلن ترامب عزمه إصدار أمر تنفيذي لإنهاء حق منح الجنسية تلقائياً للمولودين في الولايات المتحدة من أبوين غير موثقين. هذه الخطوة قد تثير جدلاً قانونياً واسعاً حول الدستورية. تتضمن السياسات المقترحة خفض الحد الأقصى لعدد اللاجئين المقبولين سنوياً، مع تعزيز تدقيق طلبات اللجوء. كما يسعى ترامب لقطع التمويل الفيدرالي عن المدن التي توفر حماية للمهاجرين غير الشرعيين وترفض التعاون مع سلطات الهجرة الفيدرالية.

### ❖ رابعاً: السياسات الاجتماعية والعسكرية

تعتزم إدارة ترامب إصدار أمر تنفيذي يمنع خدمة المتحولين جنسياً في الجيش الأميركي. مما قد يؤدي إلى تسريح آلاف الجنود الحاليين. تعهد ترامب بإصدار عفو عن الأفراد المدانين أو المتهمين في قضية اقتحام مبنى الكابيتول في 6 يناير 2021. رغم نية ترامب عزل المدعي الخاص جاك سميث فور توليه المنصب، إلا أن الأخير استقال في 13 يناير 2025. مستبقاً أي قرارات تنفيذية قد تتخذ بحقه.

### ❖ خامساً: العلاقات الدولية

أكدت المملكة العربية السعودية رغبتها في توسيع استثماراتها وعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة بمبلغ 600 مليار دولار خلال الأربع سنوات المقبلة. أجرى الأمير محمد بن سلمان اتصالاً هاتفياً بترامب لبحث سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجالات السلام والأمن ومكافحة الإرهاب. أعلن ترامب عن خطة مثيرة للجدل تتضمن سيطرة الولايات المتحدة على قطاع غزة وتهجير سكانه إلى دول مجاورة. أشار ترامب إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى إزالة التهديدات الأمنية وتحويل غزة إلى "ريفيرا الشرق الأوسط". مع التركيز على التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل. أشاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالخطة، بينما أكدت السعودية أنها لن تطبع العلاقات مع إسرائيل دون تحقيق دولة فلسطينية مستقلة.





### ❖ سادساً: تأثير السياسات على الأسواق المالية

ارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى في 11 أسبوعاً بدعم من ضعف الدولار وعدم اليقين المحيط بسياسات ترامب التجارية. صعد الذهب في المعاملات الفورية إلى 2751.89 دولار للأوقية، مقترباً من ذروة قياسية بلغها في أكتوبر الماضي.

أدت الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب إلى تصاعد المخاوف من حرب تجارية عالمية، مما أثر سلباً على الأسواق المالية وأسعار المعادن النفيسة.

### ❖ سابعاً: أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم

أصدر معهد صناديق الثروة السيادية تصنيفاته لأكثر صناديق الثروة السيادية العالمية من حيث الأصول:

1. صندوق الثروة السيادية النرويجي: 1.73 تريليون دولار.
2. مؤسسة الاستثمار الصينية: 1.33 تريليون دولار.
3. شركة إدارة الدولة الصينية للنقد الأجنبي للاستثمار: 1.09 تريليون دولار.
4. جهاز أبوظبي للاستثمار (الإمارات): 1.057 تريليون دولار.
5. الهيئة العامة للاستثمار الكويتية: 1.03 تريليون دولار.
6. صندوق الاستثمارات العامة السعودي: 925 مليار دولار.
7. صندوق جي آي سي السنغافوري: 800 مليار دولار.
8. وكالة إدارة استثمار الطاقة في أناجاتا نوسانتارا (إندونيسيا): 600 مليار دولار.
9. جهاز قطر للاستثمار: 526.05 مليار دولار.
10. سلطة النقد في هونغ كونغ (الصين): 514.35 مليار دولار.

### خاتمة

تمثل قرارات الرئيس ترامب تغييراً جذرياً للعديد من السياسات التي تم تطبيقها خلال إدارة جو بايدن، لا سيما في مجالات الطاقة، التجارة، الهجرة، والحقوق المدنية. وعلى الرغم من أن بعض هذه الإجراءات قد يتم تنفيذها فوراً بأوامر تنفيذية، فإن بعضها الآخر قد يواجه تحديات قانونية أو يحتاج إلى موافقة الكونغرس. ستظل تداعيات هذه السياسات قيد المراقبة، حيث من المحتمل أن تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الأمريكي والعلاقات الدولية في السنوات القادمة.

